

إطالة على التطورات المتسارعة التي تشهدها الأسواق المالية  
وأهمية الابتكار في التعامل معها (\*)

---

سعادة الدكتور عبيد الزعابي  
الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع

---

أتاحت مشاركتي في منتدى اتش اس بي سي للأوراق المالية بدبي ممثلاً عن هيئة الأوراق المالية والسلع- باعتبارها الجهة المنظمة للأسواق المالية بدولة الإمارات- الفرصة لإلقاء الضوء على أهم التطورات التي تشهدها الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وسبل تعامل الهيئة معها من منظور السياسات، في الوقت الذي كنا فيه منفتحين على التعرف على الآراء ووجهات نظر الحضور المتنوعة بشأن الموضوعات المثارة ذات الصلة بالأسواق المالية واقتصاديات المنطقة.

وقد انطلقت مشاركتي من حقيقة أن القطاع المالي لدولة الإمارات يقوم بدور بالغ الأهمية في دعم الرؤية الوطنية للدولة التي تهدف لتحويل الإمارات لتكون بمثابة العاصمة الاقتصادية والسياحية والتجارية لما يزيد عن ملياري شخص، وذلك عبر الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، والارتقاء بالابتكار، والبحث والتنمية، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية علاوة على تشجيع القطاعات التي تمثل قيمة مضافة.

وفي الواقع فإن للنظام المالي أهمية خاصة في توزيع رأس المال بطريقة أكثر كفاءة وبالتالي وضع أساس للنمو الأساسي والمتنوع للاقتصاد.. الأمر الذي ينطبق على وضع دولة الإمارات؛ فمن خلال الدور الذي نقوم به في دعم وتطوير نظام مالي سليم.. فإننا نسهم في ضمان تخصيص قدر أكبر من الاستثمار للقطاعات الاقتصادية الواعدة والأسرع نمواً والتي من شأنها أن تخدم أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في نهاية المطاف.

---

(\*) منتدى اتش اس بي سي للأوراق المالية- 6 مارس 2017 - دبي

إن الابتكار في صناعة الأسواق المالية- ليس من الزاوية التقنية فقط بل أيضاً من منظور العمليات ونموذج الأعمال والشؤون المؤسسية على حد سواء- يؤدي إلى زيادة مستمرة في الأفكار الجديدة والمتطورة.

وعلى هذا الأساس فإن الجهات التنظيمية تواجه تحدياً مزدوجاً يتمثل في دفع الابتكارات الواعدة ودعمها مع الحفاظ في الوقت نفسه على الدور المناط بها كجهة تنظيمية في حماية الأسواق والمستثمرين من المخاطر المجهولة التي تعد نتيجة حتمية لمثل هذا التغيير.

ومن حيث **نشاط السوق**، فإن هناك قدر كبير من التفاؤل بشأن ذلك؛ حيث يعبر العديد من الخبراء عن نظرة إيجابية مدعومة باستقرار أسعار النفط وهو ما يعزز من ثقة المستثمر في الأسواق العالمية ويوجد رغبة قوية في تنمية الاعتمادات المالية والتمويل من خلال الخصخصة.

إن هيئة الأوراق المالية والسلع- أخذاً في الاعتبار كونها جهة تنظيمية- تبذل قصارى جهدها لدعم تطوير قطاع مالي قوي يمكنه توفير رأس مال لتمويل القطاع الخاص بشكل أكثر فاعلية في ذات الوقت الذي تضع فيه نصب أعينها أهدافها الاستراتيجية طويلة الأمد.

وعلى مدار العامين الماضيين نجحت الهيئة في إحراز تقدم كبير على عدة صُعد، يمكن أن نعرض لها فيما يلي:

نظراً لأن الابتكار يمثل محركاً رئيساً لرؤية الإمارات 2021.. فإن الهيئة حرصت على **دعم الابتكار في القطاع المالي**، ومن أهم المبادرات التي أسهمت فيها على هذا الصعيد توفير بيئة تنظيمية داعمة لطرق تمويل ابتكاريه بديلة تتضمن استخدام التكنولوجيا المالية.

ومن خلال تعاونها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والاستشاريين قامت الهيئة بتطوير مختبر تنظيمي يسمح بتوفير بيئة آمنة لتجربة أفكار جديدة يمكنها أن تقدم فوائد للأسواق والمتعاملين في المنتجات والخدمات المالية. وقد تم إنجاز ذلك بعدما أبرمت الهيئة اتفاقية مع أحد أبرز المكاتب الاستشارية لتطوير إطار تنظيمي للتقنية المالية والتنظيمية في أسواق رأس المال في الدولة.

وجاء إصدار هذا الإطار التنظيمي كثمرة للجهود الحثيثة التي بذلتها الهيئة في المتابعة عن كثب لكافة الابتكارات التقنية التي شهدتها الأسواق المالية والطبيعة المتغيرة للمنتجات

والخدمات المتداولة والتي مثلت تحدياً هاماً للأدوار التقليدية للأسواق المالية والوسطاء، علاوة على الجهات التنظيمية.

وكما أوضحت من قبل فإن النهج الذي تتبعه الهيئة في مثل هذه الحالات يتلخص في التجاوب مع هذه التطورات من خلال التشاور مع الصناعة، ويلي ذلك إجراء دراسات تفصيلية حول التداعيات المحتملة لهذه الابتكارات وأثرها على الأسواق المحلية، ثم دراسة أنسب الأساليب التنظيمية التي ستوفر بيئة داعمة للابتكار والمنافسة السليمة مع وضع أهدافنا الأساسية التنظيمية الأخرى في الحسبان وفي المقدمة منها حماية الأسواق والمستثمرين. وفي الوقت نفسه نحرص على المشاركة في الحوارات مع الجهات الدولية الأخرى من خلال المنظمات الرائدة مثل "أيوسكو" بشأن هذه المسائل.

وعلى صعيد آخر، وتماشياً مع توجه رؤية الإمارات لبناء اقتصاديات مستدامة، بادرت الهيئة بتطوير خارطة طريق شاملة **لتطوير وتعزيز أسواق رأس مال خضراء ومستدامة** تتيح قنوات تمويل حيوية للمشاريع والشركات من خلال أسواق رأس المال، كما تزود المستثمرين بأدوات استثمارية متوافقة مع قيمهم (أخلاقياً واجتماعياً وبيئياً)، وتشجع الشركات في الوقت نفسه على تحسين ممارساتها ومستوى الإفصاح لديها خصوصاً فيما يتعلق بإسهاماتها في البيئة والمجتمع. في الوقت الراهن فإن الهيئة تقوم بإجراء سلسلة مناقشات مستفيضة مع جميع أصحاب المصالح من القطاعين الخاص والعام لاستطلاع مرئياتهم ووجهات نظرهم وطلب الدعم منهم.

وفي سياق ذي صلة تعكف الهيئة حالياً على **تطوير ضوابط حوكمة الشركات** بهدف استيعاب التطورات التي طرأت في هذا الصدد على المستوى الدولي، وعلى وجه الخصوص في أعقاب الدروس المستفادة والسياسات التنظيمية التي تم طرحها بعد تحليل النتائج التي ترتبت على الأزمة المالية العالمية.

وحرصاً من الهيئة على دعم الثقة في الأسواق المالية، قامت مؤخراً الهيئة بإطلاق **برنامج لتقييم وتصنيف شركات الخدمات المالية الخاضعة لها من الناحية التنظيمية وفق منهجية النجوم الخمس** وأعلنت فتح الباب لتسجيل المهتمين بالمشاركة في البرنامج.

في مجال توسيع قاعدة التداولات في أسواق رأس المال، تدرس الهيئة بعض الأفكار من بينها **تأسيس أسواق مستقلة (ثانية) لإدراج وتداول أوراق الملكية المالية وأوراق المديونية الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات النامية، وفق متطلبات تنظيمية أيسر، كما نعمل على دعم أساليب تمويل أخرى مثل الأسهم الخاصة، ورأس المال المُخاطر، والتمويل المدعوم بأصول، والتوريق، والتقنية المالية.**

ونواصل العمل بدأب بهدف تحويل أسواق الأوراق المالية بالدولة إلى **نموذج المنظمات ذاتية التنظيم** بأسلوب سلس مع ثقتنا فيما لديها من قدرات على تعزيز جودة وكفاءة أدوارها التنظيمية والرقابية. ففي أعقاب موافقة مجلس إدارة الهيئة على هذا القرار، شرعت الهيئة في تطبيق المرحلة الأولى من نموذج المؤسسات ذاتية التنظيم في أسواق الأوراق المالية في الدولة، وهو ما سيساهم في القيام بدور في الارتقاء بأسواقنا المالية ووضعها ضمن مصاف الأسواق المتطورة.

كذلك فإن الهيئة تولي أهمية كبيرة **لدعم قطاع التمويل الإسلامي** المزدهر ونشر رؤيتها الهادفة لتحويل دولة الإمارات إلى مركز عالمي للاقتصاد الإسلامي؛ عبر المساهمة في تطوير عدد كبير ومتنوع من المنتجات والخدمات وأدوات السوق، بالإضافة إلى ترسيخ دعائم بنية تحتية قانونية وتنظيمية قوية، علاوة على اجتذاب المؤسسات والمواهب المحلية والدولية وذلك وفق مات عرضه في خارطة طريق سوق راس المال الإسلامي التي طرحتها الهيئة.

وفيما يخص البيئة التنظيمية، نهدف دائماً إلى أن تكون **جهودنا التنظيمية والتشريعية مواكبة لأنواع ومستويات المخاطر الملحوظة في أسواقنا** ومتوافقة مع الاحتياجات الفريدة ومرحلة تطوير أسواقنا المحلية التي تشهد نمو ونضج مستمر، حتى لا تكون أنظمتنا شديدة التعقيد أو ذات تكلفة باهظة على القطاع أو المستثمرين أو الاقتصاد ككل وحتى تظل الأسواق المالية في الدولة تنافسية وجذابة للمستثمرين الأجانب. هذا ونواصل العمل في هذا الاتجاه مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاعين الخاص والعام.

أخيراً فإن **مكافحة الجريمة المالية لا زالت تشكل الأولوية القصوى** لدينا أيضاً، وقد أصدرنا في السابق **أنظمة محسنة لمكافحة غسيل الأموال** تتوافق مع التطورات التي حدثت على المستوى الدولي وأدرجنا في القانون الجديد عقوبات أشد صرامة على المخالفات، وقدمنا مسارات أيسر لإنصاف المستثمرين من حيث معالجة الشكاوى وتسوية النزاعات، في الوقت

الذي تعمل فيه الهيئة أيضاً على **أنظمة تتعلق بنظم حماية المستثمر وحماية من يبلغون عن المخالفات**.

أتمنى أن أكون قد قدمت إطلالة سريعة على أبرز التطورات والمتغيرات التي تشهدها الأسواق المالية بالدولة مع إعطاء نبذة سريعة على توجهاتنا في هذا الخصوص في الوقت الذي تتسارع فيه الجهود للارتقاء بأدائها وتحقيق الهدف المنشود بالترقية لمرتبة الأسواق المالية المتقدمة.